الفصل الرابع

الإعلام المراقب للسلطة

١ - الإعلام المراقب وديمقراطية السلطة

لم تعرف العلاقة بين الإعلام والسلطة طوال مرحلتى الإعلام الشفهى والإعلام الخطى وفترة غير قصيرة من الإعلام الطباعى سوى أحد نمطين، الإعلام كأداة لتأييد السلطة، والإعلام كأداة لمقاومة السلطة، أو كليهما معاً فى ذات الوقت.

وقد كان ذلك راجعاً إلى غلبة الطابع الاستبدادى للسلطة منذ نشأة المجتمعات البشرية حتى مطلع القرن التاسع عشر. أما نمط الإعلام كأداة لمراقبة السلطة ومحاسبتها، فقد ارتبط بوجود سلطة ديموقراطية، وهو الأمر الذى لم تعرفه المجتمعات البشرية إلا مع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، لذلك فمن النادر أن نجد أثراً لهذا النمط الرقابى للإعلام فى العصور القديمة والوسطى، وقد توجد بعض الاستثناءات النادرة التى تبدو بعض مظاهرها فى أقوال بعض خطباء المدن اليونانية القديمة وفى بعض مخطوطات فلاسفتهم ومفكريهم، كذلك قد نجد بعض الشواهد على الدور الرقابى للإعلام فى فترة قصيرة من صدر الإسلام خاصة فى ظل حكم الخلفاء الراشدين الأربعة.

ومن المهم أن نلاحظ أن المجتمعات البشرية القديمة قبل ظهور الدولة، كالأسرة أو العشيرة أو القبيلة لم تكن تعرف أيضاً سوى هذين النمطين: إعلام السلطة والإعلام المُعادى للسلطة، فجوهر السلطة فى هذه المجتمعات البدائية كان فردياً استبدادياً مهما تخفى وراء ثوب الدم أو القرابة، ومن كان يخرج على رأى رأس العائلة أو زعيم القبيلة، لم يكن أمامه سوى الخضوع أو التمرد، أضف إلى ذلك أن وسائل الإعلام الشفهية أو الخطية التى كانت معروفة فى ذلك الوقت، لم تكن

تصلح إلا لأداء أحد الدورين: التأييد أو الرفض، ولا مكان فيها لدور رقابى قابل للفهم أو التفهم.

إن الشعراء فى المرحلة الشفهية لم تبدع قرائحهم إلا فى مدح الحكام أو هجاءهم، ومحررو الكتب والنشرات المنسوخة فى المرحلة الخطية لم يؤلفوا سوى فى مدح الحكام أو ذمهم.

وهكذا فإن الإعلاميين فى العصور القديمة والوسطى وشطر من العصر الحديث لم يعرفوا فى علاقاتهم بالسلطة سوى ذهب السلطان أو سيفه، وكانت السلطة الحاكمة فى تلك العصور لا تتعامل مع الإعلاميين إلا بأحد أسلوبين: منح العطايا أو قطع الرقاب وفى أفضل الحالات السجن أو النفى.

ولقد ارتبط ظهور النمط الثالث فى العلاقة بين الإعلام والسلطة، وهو الإعلام كأداة لمراقبة السلطة ومحاسبتها بحدوث تطورين فى غاية الأهمية، وقد تلازما من الناحية التاريخية بحيث أثر كل منهما فى تطور الآخر، وقد تجسد التطور الأول فى نمو الاتجاهات الديموقراطية فى غرب أوربا[1]، فى حين تمثل التطور الآخر فى اكتشاف المطبعة[2]، وما أعقبه من ظهور الصحف وبداية عصر الإعلام الجماهيرى.

لقد شهدت مجتمعات غرب أوربا فى الفترة التى تمتد من نهاية القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر تطوراً جذرياً فى أبنيتها الاجتماعية وفى أنظمتها السياسية، فقد أخذت الطبقة البورجوازية تستكمل سيطرتها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وقد ارتبط ذلك بتحولها من برجوازية مالية تجارية إلى برجوازية صناعية، وقد تسلحت البورجوازية فى تقدمها الحثيث منذ القرن السادس عشر بالفكرة الليبرالية بجناحيها المتمثلين فى الحرية الاقتصادية والديموقراطية السياسية وما ارتبط بهما من ازدياد الإيمان بالعقل وتطبيقات العلم الحديث وبالفكر القومى والدولة العلمانية، إضافة إلى ما أشاعته الديموقراطية السياسية من نظم نيابية ونشاط حزبى وصحافة حرة، وتدعم ذلك كله بالاعتراف بحرية الفكر والقول والتعبير والاجتماع والخطابة، وقد احتاجت الطبقة

البورجوازية فى سعيها لإحكام سيطرتها على المجتمع إلى أداة تمكنها من تحطيم بقايا الفكر الإقطاعى وما يمثله من نظم حكم استبدادية، وكان الإعلام الطباعى أكثر الأدوات المناسبة لأداء هذه المهمة، فقد أدى اختراع المطبعة إلى إمكانية طبع عدد كبير من النسخ من الكتاب الواحد، وهو الأمر الذى أدى إلى وصول الكتاب إلى أكبر عدد من القراء بالإضافة إلى ما توفره الطباعة من وقت وجهد وتكاليف إذا ما قورنت بالكتاب المنسوخ.

وبعد فترة ظهرت النشرات المطبوعة، وسرعان ما أصبح لهذه النشرات أرقام مسلسلة وإن كانت تصدر بشكل غير منتظم وغير دورى، ومع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر أخذت بعض هذه النشرات تصدر بانتظام، شهرية أو نصف شهرية أو أسبوعية، وكان ذلك تطوراً طبيعياً أدى إلى ظهور الصحف الدورية المطبوعة بمعناها الحديث.

وبفعل الثورة الصناعية فى بداية القرن التاسع عشر ظهرت الصحف بأعداد كبيرة وزاد توزيع بعضها وارتفعت أعداد القادرين على شراء الصحف بسبب زيادة الدخول من ناحية وانخفاض أثمان الصحف من ناحية ثانية، ثم تداخلت عوامل أخرى لتدعم من مكانة الصحافة وكان من أبرزها التدفق المتزايد للأحداث والأنباء المرسلة برقياً والعون المالى الذى أتاحه الدخل الإعلانى للصحف، وقد أدى هذا التطور إلى توسيع نطاق القراءة لتشمل جماهير أوسع من النخبة المثقفة كذلك ظهرت أنواع أخرى من الصحف التى كان هدفها تثقيف الشعب وكسب تأييده لأهداف الجماعات والأحزاب السياسية المتنوعة، بالإضافة إلى توسيع نطاق المعلومات ونشر الآراء المتباينة.

وخلال هذا التطور نما الدور الرقابى للصحافة وأصبح فى إمكان العديد من الصحف أن يتابعوا أعمال الحكومة بالنقد والتقييم، مما عجل بظهور رأى عام، واعتراف السلطة بقوته.

وبالتدريج أخذ يسود اعتقاد منذ مطلع القرن التاسع عشر فى عدد من دول

غرب أوربا وبالذات فى فرنسا وانجلترا بأن السلطة ستكون عاجزة عن تمرير قوانينها بدون قبول عام من الشعب لهذه القوانين، إن هذا القبول أو الرفض من قبل الرأى العام لممارسات السلطة مرهون بموقف الصحافة من هذه الممارسات، عندئذ أصبح الدور الرقابى للصحافة والإعلام على ممارسات السلطة أمراً معترفاً به فى المجتمع الديموقراطى.

ولقد تميز القرنان الثامن عشر والتاسع عشر بالصراع الدائم بين الصحافة والسلطة حتى تمكنت الصحافة أن تلعب دورها كأداة ـ معترف بها ـ لرقابة السلطة وذلك بفضل ما حصلت عليه من حرية، ففى بريطانيا مثلاً حصلت الصحافة خلال القرن الثامن عشر على درجات غير قليلة من حرية التعبير سمحت بظهور عدد من كبار الصحفيين والكتاب البريطانيين أمثال دانيل ديفو وسويفت ثم جون ولتر منشيء التايمز ودانيل ستيورات مؤسس المورننج بوست ونورثكليف صاحب الديلى ميل الذى غيرت كتاباتهم بنقد أعمال الحكومة العديد من ممارسات السلطة[٣].

أما فرنسا فلم تنل الصحافة حريتها إلا فى نهاية القرن الثامن عشر بعد قيام الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩م حيث ظهرت العديد من الصحف التى لم تخضع لأية رقابة حكومية، ثم تأكدت حرية الصحافة الفرنسية بعد إعلان الثورة لحقوق الإنسان فى ١٧ يونيو ١٧٨٩م حيث نص هذا الإعلان صراحة على مبدأ حرية الصحافة.

ولكن الصحافة الفرنسية لم تلبث أن فقدت هذه الحرية الواسعة التى تمتعت بها فى عهد الإرهاب وفى ظل حكومة الإدارة ثم فى عهد الإمبراطورية، بل وبعد عودة الملكية عقب سقوط بونابرت، وقد ظلت الصحافة الفرنسية تعمل لاستعادة حريتها قرابة خمسة وستين عاماً حتى نجحت فى ذلك بصدور قانون ٩ يوليو ١٨٨١ الذى حل مكان ما يقرب من ٣٠٠ مادة و٤٢٣ نصاً تشريعياً سابقاً كانت تقيد الصحافة الفرنسية، أما القانون الجديد فقد جاء بنظام شامل للطباعة والصحافة، وأبرز ما فيه حماية حرية النشر والتعبير الصحفى، كما أنه يحرم على السلطات

الحكومية استعمال أية أساليب تحول دون تمتع الصحف بحريتها، كذلك ألحقت معظم الجرائم الصحفية بالمحاكم العادية، وألغيت جرائم صحفية كانت سائدة فى العصر الذى سبق القانون مثل التحريض على ارتكاب الجرائم السياسية وإهانة رئيس الدولة ونقد الهيئات الحكومية والتعرض للرؤساء الأجانب، وأعطى القانون الجديد للصحف الحق فى مهاجمة الحكومة ونظام الدولة، ولم يضع على الصحف أى نوع من أنواع الرقابة إلا فيما يتعلق بالأمور العسكرية[٤].

وفى الولايات المتحدة الأمريكية فقد تمتعت الصحافة منذ بدايتها فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر بحرية نسبية، ولكن هذه الحرية ما لبثت أن تدعمت بموجب التعديل الدستورى لعام ١٧٩١م مما أتاح للصحافة الأمريكية إمكانية لعب دورها كأداة للرقابة على أعمال السلطة[٥].

أما الإعلام الإذاعى والتليفزيونى فقد نشأ فى دول غرب أوربا الليبرالية وفى الولايات المتحدة الأمريكية فى وقت كانت فيه الصحافة قد حققت شوطاً طويلاً فى الحصول على حريتها، لذلك فقد تمتع الإعلام الإذاعى والتليفزيونى فى غالبية دول غرب أوربا بحرية كبيرة فى الرقابة على السلطة ومحاسبتها، حدث ذلك رغم أن ملكية الخدمات الإذاعية والتليفزيونية ظلت فى عدد من دول غرب أوربا ملكية عامة ومنها دول عريقة فى الديموقراطية مثل انجلترا وفرنسا، ولم تسمح هذه الدول بالملكية الخاصة فى الإعلام الإذاعى والتليفزيونى (بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية) إلا مع بداية السبعينات من القرن العشرين، ولكن من الضرورى الانتباه إلى أن هذه الدول تأخذ بفكرة الفصل بين ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتليفزيونية وبين سيطرة الحكومة على هذه الخدمات؛ وذلك باعتبار أن الدولة دائمة وتمثل جميع المواطنين فى حين أن الحكومة متغيرة ولا تمثل سوى حزب واحد أو أكثر من المواطنين. وهذه التجربة تؤكد أن إعطاء الأفراد حق تملك الخدمات الإذاعية والتليفزيونية لا يعنى إلغاء ملكية الدولة لبعض هذه الخدمات فى الدول الغربية الليبرالية، وأن ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتليفزيونية فى هذه المجتمعات لم يحل دون إعطاء الأفراد حق تملك بعض هذه الخدمات، كذلك فإن

هذه التجربة تؤكد أيضاً أن توسيع مساحة الحرية فى مجال الإعلام الإذاعى والتليفزيونى لا يتطلب إلغاء الملكية العامة فى هذا المجال، وإنما يمكن أن يتم مع وجود ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتليفزيونية، ووضع آليات وضوابط للتفرقة بين ملكية الدولة لمثل هذه الخدمات وبين سيطرة الحكومة عليها.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز المجتمعات الغربية التى قام فيها الإعلام الإذاعى والتليفزيونى على أساس فردى، وإن كان الأمر لا يخلو من بعض الخدمات الإذاعية والتليفزيونية العامة، ولكن نسبتها ضئيلة جداً بالمقارنة بالخدمات التى تقوم على أساس ملكية فردية، وقد دعم هذه التجربة وجود نظام قضائى قوى لا يمكن نقض أحكامه وقراراته تنفيذياً، وهو نظام ذو تقاليد واتجاهات تؤكد دور الفرد وحقه فى أن يكشف عما يعرف أو يعتقد أنه الحق وأن يعلق على ما يشاء سواء أكان هذا الشيء أمراً سياسياً أو اقتصادياً أو قضية اجتماعية[٦].

ولقد ساعد على نجاح الدور الرقابى للإعلام فى الولايات المتحدة الأمريكية أن الذين صاغوا الدستور الأمريكى أوجدوا سلطة تراقب السلطة التنفيذية أو أعمال الرئيس وإدارته وهذه السلطة هى الكونجرس باعتباره السلطة التشريعية، كذلك أوجدوا سلطة أخرى تتابع أعمال كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية وهذه الجهة هى المحكمة العليا باعتبارها تمثل السلطة القضائية، وبجانب السلطات الثلاث أتاح الدستور لوسائل الإعلام حق مراقبة أعمال الحكومة، ذلك أن التعديل الأول فى الدستور الأمريكى الذى يكفل حرية التعبير نص على أن الكونجرس لا يستطيع أن يسن أى قانون يحد من حرية التعبير والإعلام، ولكن هذا النص لا يحمى وسائل الإعلام عندما تخوض فى المعالجات غير الأخلاقية وممارسة القذف والتشهير ونشر وإذاعة آراء ومعتقدات كاذبة ونشر وإذاعة معلومات تؤذى السمعة الشخصية وتعتدى على خصوصية المواطنين أو تنشر أو تذيع معلومات تمس الأمن القومى، ففى مثل هذه الحالات يمكن طلب وسائل الإعلام للمثول أمام القضاء وذلك فى حالة إقامة دعوى ضدها.

٢ - دور الليبرالية فى تطور الإعلام المراقب للسلطة

لقد ارتبط نمو الإعلام كأداة للرقابة على السلطة بظهور الإعلام الجماهيرى، الطباعى ثم الإلكترونى من ناحية وبنمو النظم الديموقراطية واتساع الحرية الإعلامية من ناحية ثانية، وأصبح اعتراف السلطة بحق المواطن فى الحصول على المعلومات يكمله قبولها لتعدد الآراء وحق النقد لممارسات السلطة نفسها.

لقد انتقلت وسائل الإعلام من مرحلة نشر الأخبار إلى مرحلة التعليق عليها وتفسيرها بما يكشف عن أبعادها ودلالاتها، وكان الجانب الآخر لحرية الإعلام يتمثل فى حق وسائل الإعلام فى إزاحة السرية التى اكتنفت مسلك السلطة، وتاريخياً فإن الدور الرقابى للإعلام على السلطة ارتبط بانتصار الليبرالية كفلسفة وأسلوب حياة فى غرب أوربا وفى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو لم يتحقق مرة واحدة، وإنما نما وتطور حسب تطور مسار الصراع الاجتماعى والسياسى لصالح الليبرالية فى المجتمع الغربى، ثم فى غيرها من مناطق العالم طوال القرنين التاسع عشر والعشرين.

إذن فإن نمط الإعلام كأداة للرقابة على السلطة يتمثل فى الحقيقة فى النظام الإعلام الليبرالى، وهذا النظام شأنه شأن الفلسفة الليبرالية يدين لأفكار وفلسفات العديد من المفكرين والكتاب مثل جان جاك روسو ومونتسكيو وفولتير من فرنسا، وجون ستيوارت مل وجون لوك من انجلترا وجون ملتون وتوكفيل من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم كثيرون.

ويقوم النظام الليبرالى الإعلامى على عدة مبادئ أهمها أن حق المواطن فى أن

يعرف حق طبيعى كحقه فى الماء والهواء، ولكى يمارس المواطن هذا الحق الطبيعى لابد لوسائل الإعلام أن تتمتع بحريتها كاملة دون أية قيود تأتى من خارجها، ولكن حق المواطن فى أن يعرف يصبح لا معنى له إذا لم يكن لهذا المواطن الحق فى أن يختار ما يريد أن يعرفه، وهذا الحق فى الاختيار لا يتحقق إلا إذا أتيح لكل مواطن أن يعبر عما يريد، وبالطريقة التى يراها سواء كان فى ذلك مؤيداً للسلطة السياسية القائمة أو معارضاً لها، فحرية الإعلام لا تتمشى مع احتكار هيئة معينة أو فرد بعينه حق تعريف المواطنين بالحقائق، أن تعدد مصادر المعرفة بتعدد اتجاهات وسائل الإعلام هو الذى يتيح للمواطن الإطلاع على كل الأفكار والاتجاهات، وبالتالى يتاح له حق الاختيار من بين هذه الأفكار والاتجاهات.

إن احتكار المعرفة فى وسيلة إعلام واحدة أو فى عدة وسائل إعلامية ذات اتجاه واحد يؤدى بالضرورة إلى تحريف الحقائق وتشويشها وتلوينها، فى حين أن تعدد مصادر المعرفة بتعدد وسائل الإعلام ذات الاتجاهات المتباينة كفيل بالكشف عن أى تحريف أو تشويه أو تلوين للحقائق تقوم به وسيلة إعلام ما.

واتساقاً مع حق كل فرد من أن يعبر عما يراه، ورغبة فى الحيلولة دون احتكار فرد أو مجموعة أفراد لهذا الحق، فإن النظام الإعلامى الليبرالى يؤكد على حق أى مواطن أو جماعة فى إصدار ما تشاء من وسائل الإعلام مادامت قادرة على ذلك، ودونما حاجة إلى ربط هذا الحق بموافقة أو تصريح من السلطة الحاكمة.

كذلك فإن حق المواطن فى التعبير عن رأيه عن طريق إصدار وسائل الإعلام أو العمل فيها أو التعبير من خلالها، لا يمكن أن يتحقق إذا فرض على هذه الوسائل الإعلامية أى لون من ألوان الرقابة، سواء ما كان منها سابقاً على النشر أو الإذاعة، وأن أى تجاوز تقع فيه وسائل الإعلام هو من شأن القضاء وحده.

كانت هذه هى أبرز المبادئ التى قام عليها النظام الإعلامى الليبرالى فى قمة انتصار الفلسفة الليبرالية فى مطلع القرن العشرين، وقد كانت الليبرالية بلاشك مرحلة تقدمية فى التاريخ الإنسانى، ويكفى أنها قضت على النظم السلطوية فى

غرب أوربا، ولكن فى لحظة انتصار الفكرة الليبرالية بدأت تتكشف أزمتها، عندما أكدت التجربة العملية أن أهدافها لم تكن أبداً تتلاءم مع ادعاءاتها، فالحرية التى طالما ادعتها، لم تكن للجميع، فقد حرمت منها الشعوب المستعمرة، والاستعمار أعلى مراحل السلطوية فهو لا يقهر فرداً بعينه وإنما يستعبد شعباً بأكمله، حتى فى داخل المجتمعات الغربية الليبرالية، أصبحت الحرية وقفاً على من يملكون، ولذلك فقد كانت حرية ناقصة، إن كل ما فعلته الليبرالية أنها نقلت السلطة السياسية من أمراء الإقطاع إلى أصحاب المتاجر والمصانع ورجال الأعمال، فالدولة فى ظل الليبرالية لم تكن كائناً محايداً كما كانت تدعى، وإنما هى أداة قهر استخدمت لتصفية المجتمعات الإقطاعية لصالح الطبقة البورجوازية، ثم استخدمت بعد ذلك ضد الطبقات العاملة لتفرض عليها الاستغلال الرأسمالى، وضد شعوب العالم الثالث لتفرض عليه الاستغلال الاستعمارى.

لقد استغلت البورجوازية سلطة الدولة لتجعل من الأفكار الليبرالية أساس الحياة الاجتماعية، فصاغت القوانين المدعمة لحقوق الملكية الخاصة، وأعادت بناء التعليم والأسرة، وقدمت فناً وأدباً وثقافة تخدم أغراضها، بل لقد وصلت إلى حد محاولة إضفاء جو من التقديس حول هذه الأفكار بحيث يصير الهجوم عليها نوعاً من البربرية، وهجوم على أساس الحضارة الإنسانية، لقد تنكرت الطبقة البورجوازية لكل ما نادت به من أفكار عن الحرية عندما بدأت تدافع عن وجودها فى مواجهة الأفكار الاشتراكية وخطر نمو الطبقات العاملة، ولعل أوضح مثال على ذلك الفاشية فى إيطاليا والنازية فى ألمانيا، فقد لجأت البورجوازية فى هذين البلدين فى فترة انكماشها عقب الأزمة الاقتصادية العالمية التى أخذت بخناق النظام الرأسمالى العالمى إلى الفاشية والنازية لإرغام المواطنين على تقبل تنظيم اجتماعى يسمح للرأسمالية بتحقيق أكبر قدر من الربح عن طريق هدم وسائل دفاع الطبقات العاملة عن حقوقها، ممثلة فى أحزابها السياسية واتحاداتها النقابية وجمعياتها التعاونية، ليقتصر حق العمل السياسى على الحزب الفاشى أو الحزب النازى فقط.

والموقف نفسه اتخذته الطبقة البورجوازية فى الولايات المتحدة الأمريكية عندما

دخلت الرأسمالية الأمريكية نفس دور الانكماش الاقتصادى الحرج الذى شهدته أوربا، فرفضت المحكمة العليا سياسة الإصلاح التى جاء بها روزفلت، خاصة قانون الإنعاش الاجتماعى الصناعى الوطنى، وضريبة التنمية الزراعية بحجة أن مثل هذه الاقتراحات لا يسمح بها الدستور.

ولقد حدثت إضافات هامة إلى النظام الإعلامى الليبرالى بفعل التطورات المهمة التى حدثت فى المجتمعات الغربية الليبرالية فى النصف الأول من القرن العشرين، سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى دول غرب أوربا، ففى الولايات المتحدة نمت الصناعة وزادت حدة المنافسة، وهدد ذلك فى كثير من الأحيان سلامة البناء الاقتصادى للمجتمع كله، وقد دفع الخطر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتشريعات التى تسمح بتدخل الدولة فى الاقتصاد الرأسمالى، بحيث اتسع المفهوم الليبرالى المعاصر ليشمل الحركة التى أطلق عليها دولة الرفاهية أو الخدمة العامة، وهى حركة تدعو إلى تدخل الدولة لتحقيق مجموعة من التشريعات التى تستهدف تخفيف حدة الرأسمالية عن طريق تقديم بعض التنازلات لصالح الطبقات العاملة والفقراء كقوانين التأمين ضد البطالة والتأمين ضد العجز والتأمين الصحى والتأمين على الحياة، بل إن أفكاراً مثل الضرائب التصاعدية التى تفرض لصالح الأغلبية صارت جزءاً أساسياً اليوم من الفكرة الليبرالية، وأصبح جوهر المبدأ الليبرالى يقول اليوم بأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يجب أن تبقى، ولكن لابد وأن ينظم نتاج هذه الملكية بحيث يمكن تقديم العون لمن لا تمكنهم أجورهم من التمتع بمستوى معيشى معقول، لذلك فقد صار المثل الأعلى الليبرالى هو إقامة دولة الرفاهية العامة.

أما دول غرب أوربا الليبرالية فقد شهدت هى الأخرى تطورات اجتماعية وفكرية بالغة الأهمية، فقد كانت غالبية الأحزاب الاشتراكية فى هذه الدول تدين بالماركسية مثل الحزب الاشتراكى الديموقراطى الألمانى (١٨٧٥م)، والاتحاد الديموقراطى الأسبانى (١٨٧٩م) والحزب الاشتراكى الديموقراطى الدانمركى (١٨٧٩م) والاتحاد الديموقراطى الاشتراكى فى بريطانيا (١٨٨٤م)، ولكن سرعان

ما بدأت بعض هذه الأحزاب فى الابتعاد تدريجياً عن الماركسية وبالذات مع بداية القرن العشرين عندما أدخلت تغييرات جوهرية على قوانين الانتخاب فى كثير من دول غرب أوربا جعلت من الممكن أن يحصل الاشتراكيون على عدد من المقاعد البرلمانية التى منحتهم قوة سياسية أخذت تنمو باستمرار، ومكنتهم بالتدريج من الحصول على مكاسب هامة لجمهور الناخبين، وبمرور الوقت صار من الممكن لهذه الأحزاب أن تحصل على الأغلبية البرلمانية بل وأن تصل إلى الحكم، ولم تكد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) تضع أوزارها حتى كان الطلاق قد تم نهائياً بين الأحزاب والحركات الاشتراكية الديموقراطية وبين الماركسية، وتشكل الأساس الأيديولوجى للمذهب الاشتراكى الديموقراطى الذى يقوم على الديموقراطية البرلمانية بديلاً عن دكتاتورية البروليتاريا، والذى يرى أن الاشتراكية يمكن أن تقوم عن طريق الأسلوب البرلمانى بدلاً من الثورة، والذى يؤمن بالقومية لا الأممية، رافضاً فى نفس الوقت مفهوم الثورة العالمية، وبعد أن كانت الماركسية تبسط ظلها على جميع أعضاء الدولية الأولى (١٨٦٤م) والدولية الثانية (١٨٨٩م)، انفصل الجناح الثورى فى الحركة الاشتراكية ليكون الدولية الثالثة (الكومنترن) فى ١٠ مارس ١٩١٩م وضم الأحزاب التى اعتمدت الأيديولوجية الماركسية برنامجاً لها، بينما أحيا الجناح الإصلاحى فى الحركة الاشتراكية الدولية الثانية فى عام ١٩١٩، وضمت الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية، وقد سميت الدولية الثانية بدولية العمال الاشتراكيين، وذلك فى مؤتمر هامبورج عام ١٩٢٣م، ولا تزال هذه الدولية قائمة حتى اليوم وتضم غالبية الأحزاب والحركات الاشتراكية الديموقراطية فى العالم.

وهكذا فقد أدى التطور الاجتماعى والسياسى فى المجتمعات الليبرالية فى غرب أوربا خلال النصف الأول من القرن العشرين إلى ظهور نظرية سياسية جديدة هى الاشتراكية الديموقراطية، وقد أخذت هذه النظرية من الفلسفة الليبرالية جانبها السياسى المتمثل فى الديموقراطية بما تعنيه من حياة نيابية وحريات مدنية وفى مقدمتها حرية الإعلام، ومن ناحية أخرى فقد أخذت النظرية الاشتراكية الديموقراطية من الفلسفة الماركسية بعض جوانبها الاجتماعية وخاصة فكرة تذويب أو تقريب الفوارق بين الطبقات، وقد كان نجاح عدد من الأحزاب

الاشتراكية الديموقراطية فى الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه فى كثير من دول غرب أوربا أن ظهر مفهوم جديد للإعلام فى هذه البلدان جمع بين الالتزام بالحرية من ناحية والالتزام بالمسئولية الاجتماعية من ناحية أخرى، إن هذا المفهوم استعار من النظرية الليبرالية عنصر (الحرية)، بينما استعار من النظرية الاشتراكية عنصر (المسئولية)، وهكذا فقد نتج عن التطور فى المجتمعات الليبرالية فى الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا، ظهور نظرية جديدة فى الإعلام الليبرالى وهى ما تسمى بنظرية المسئولية الاجتماعية Social Responsibility وهى نظرية ترفض الفردية المطلقة فى ليبرالية القرن التاسع عشر، وبذلك أضيف إلى مبادئ النظام الإعلام الليبرالى المعاصر مبدآن جديدان، يقوم المبدأ الأول على ضرورة وجود التزام ذاتى من جانب الإعلام بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التى تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد من ناحية وبين مصالح المجتمع من ناحية أخرى، وبمعنى آخر لابد من وجود (الحرية المسئولة)، ويتحقق ذلك بخضوع الإعلام لرقابة الرأى العام فى المجتمع عن طريق مواثيق الشرف الإعلامية[٧]، وقد كان من ثمرات هذا المفهوم إنشاء مجالس الصحافة فى كثير من المجتمعات الأوربية ثم انتقلت إلى أنحاء غير قليلة فى العالم[٨].

أما المبدأ الثانى فيقوم على أساس أن للإعلام وظيفة اجتماعية هى تقديم البيانات عن الأحداث الجارية بصرف النظر عن نوعية التأثير الذى قد تحدثه هذه البيانات على المواطنين، فمن ناحية لا يجب حجب البيانات والمعلومات عن المواطنين بحجة حمايتهم من الأفكار المعارضة للسلطة القائمة فى المجتمع، ومن ناحية أخرى لا يجب حجب المعلومات بحجة أنها لا تثير اهتمام القراء أو المستمعين أو المشاهدين أو انتباههم، وفى الواقع العملى فإن هذا المفهوم قد أضعف من سيطرة السلطة السياسية فى تحديد نوعية المعلومات التى تقدم للمواطنين، كذلك فقد لعب هذا المفهوم دوراً كبيراً فى القضاء على إعلام الإثارة خاصة الصحافة الصفراء التى انتشرت فى كثير من المجتمعات الأوربية وفى الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

وهكذا فإن نظرية المسئولية الاجتماعية قد أدخلت العديد من التغيرات الجذرية فى النظام الإعلامى الليبرالى[٩]، الذى أصبح يقوم على عدد من المبادئ من أهمها الإيمان بتعدد أنماط الملكية لوسائل الإعلام وأن إصدار وسائل الإعلام غير مشروط بترخيص أو إخطار بصدر من السلطة الحاكمة وأن ممارسة العمل الإعلامى حق مكفول لجميع المواطنين بغير شروط وأن الجزاءات والعقوبات التى توقع على وسائل الإعلام من حق القضاء وحده، وأنه لا حق لأية سلطة فى المجتمع ومن بينها السلطة القضائية فى تعطيل أو إلغاء أو مصادرة وسائل الإعلام إلا فى حالة الحروب وذلك وفق ضوابط قانونية تحول دون سوء استخدام السلطات لهذا الاستثناء. وقد اكتملت هذه المبادئ بتجريم فرض الرقابة على وسائل الإعلام سواء قبل النشر أو الإذاعة أو البث أو بعدها، كذلك حق وسائل الإعلام فى نقد نظام الحكم وكذلك حق انتقاد رئيس الدولة، ورؤساء الدول الأخرى.

رغم أن كثيراً من البلدان العربية عرفت الصحافة فى فترة مبكرة من القرن التاسع عشر إلا أن الدور الرقابى لهذه الصحافة لم يظهر إلا فى نهاية القرن ذاته، كما أن هذا الدور كان يظهر، ثم سرعان ما يختفى بعد فترة من ظهوره، أما بفعل التقلبات السياسية أو بفعل التدخل الأجنبى الذى كان يصل إلى حد الاحتلال العسكرى.

وفى مصر على سبيل المثال لم تستطع الصحافة أن تقوم بدورها الرقابى إلا خلال فترة قصيرة فى نهاية حكم إسماعيل باشا وبالذات خلال عامى ١٨٧٨ و١٨٧٩م وانتهت هذه الفترة بعزل إسماعيل باشا، ثم عادت الصحافة المصرية تلعب دورها الرقابى مرة أخرى خلال عامى ١٨٨١ و١٨٨٢م أثناء الثورة العرابية وانتهت هذه الفترة القصيرة بوقوع مصر تحت براثن الاحتلال البريطانى!

وظهر الدور الرقابى للصحافة المصرية مرة ثالثة فى الفترة ما بين ١٩٠٧ و١٩٠٩م حين رأت سلطات الاحتلال البريطانى أن تترك للصحافة المصرية مساحة أكبر لحرية التعبير كوسيلة للتنفيس عن الغضب المكتوم فى الشعب المصرى ضد الاحتلال، وفق نظرية كان ينادى بها اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر

فى ذلك الوقت وهى تقوم على أن قدراً من حرية الصحافة لن يشكل خطراً على الاحتلال فى ظل وجود الجيش البريطانى فى مصر.

وفى هذه الفترة القصيرة ظهرت الأحزاب المصرية الأولى: الحزب الوطنى وحزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وعدد أخر من الأحزاب الأقل فاعلية، وترافق معها ظهور الصحافة الحزبية التى لعبت دوراً مهماً فى بعث الحركة الوطنية المصرية من خلال أداء دورها الرقابى سواء على السلطة الشرعية (سلطة الخديوى) أو السلطة الفعلية (سلطة المعتمد البريطانى فى مصر)، وعندما تطورت الحركة الوطنية المصرية وبدأت تأخذ طابعاً ثورياً خاصة فى ظل قيادة محمد فريد للحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل، أطاحت سلطة الاحتلال بالهامش الديموقراطى الذى أتيح للصحافة وأجهض دورها الرقابى.

ثم عادت الصحافة المصرية تلعب دوراً رقابياً متقطعاً خلال الفترة التى تمتد ما بين عام ١٩٢٤م وأحداث مارس ١٩٥٤م، ثم أطيح بالصحافة الحزبية والمستقلة ودورهما الرقابى بعد فترة قصيرة من قيام ثورة الجيش فى يوليو ١٩٥٢م. ولم يختلف الأمر كثيراً فى غالبية البلدان العربية وإن اختلفت الأحداث وتنوعت التفاصيل ولكن النتيجة كانت واحدة.

هوامش الفصل الرابع

1- Duner . Joseph: Dictionary of Political Science. Philosophical Library. New York. 1989. P.P. 317-319.

2- Steinberg . S.H.: Five Hundred Years of Printing. P.32.

3- Warren . Carl: Modern reporting. P.P. 132-135.

4- Faster . Heil: Communication in History. P.P. 62-66.

5- Mott . Frank: The News in America. P.P. 18-20.

٦- جون مارتن وانجو جروفر شودرى: نظم الإعلام المقارنة، ترجمة على درويش، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١، ص٤٩،٤٨.

7- Thomson . Foundation: Press Councils. Thomson Foundation Publication. Cardiff. Great Britain. 1987. P.P. 27-29.

8- Lant. John: The Role of Press Councils. P.P. 171-176.

9- Evans . Harold: Social Responsibility theory. William Heinenmann. London. 1983. P.P.38-37.